

محليات

رئيس الحكومة في التعليم العالي .. مناقشة هادئة للسنة التحضيرية والامتحان الوطني

خميس: لا ننكر الخلل في الجامعات وسنسعى إلى تصويبه بشفافية وصوت مرتفع

إفادي بك الشريف

يبدو أن ملف التعليم العالي وكل ما يرتبط بعمل الجامعات والكليات من الناحية الإدارية والتعليمية وشؤون الطلاب سيأخذ منحى مغايراً خلال الفترة القادمة ويرسم توجهاً واضحاً لتطوير قطاع التعليم الذي يضم ٦٠٠ ألف طالب وطالبة في الجامعات، ولا سيما أن رئيس مجلس الوزراء لخص أجندة العمل بخدافيرها خلال ترؤسه أول اجتماع موسع لمجلس التعليم العالي منذ تشكيل الحكومة الجديدة برئاسة المهندس عماد خميس.

نقاشات ومحاور عدة تم التطرق إليها في اجتماع ترأسه خميس أمس في مبنى التعليم العالي بحضور وزير التعليم العالي والتربية ومعاونيهما، إضافة إلى رؤساء الجامعات السورية ورؤساء المراكز البحثية ورؤساء عدد من الجامعات الخاصة وعمداء بعض المعاهد، كان أبرزها موضوع السنة التحضيرية للكليات الطبية التي كانت الشغل الشاغل لعمل الوزارة في سعيها نحو إقرارها واعتمادها رغم عدد من الانتقادات حولها، والتدابيع القائمة حيالها بما فيه جودة المخرجات الخالصة من وزارة التربية.

كما تم تسليط الضوء على الامتحان الوطني والبحث العلمي.

وقال رئيس مجلس الوزراء المهندس عماد خميس: إنه لا يمكن أن ننكر الخلل الإداري الحاصل في الجامعات والكليات، حيث لا بد من معالجة الواقع الإداري والتدخل الحاصل وفق آلية معينة عن طريق مجلس التعليم العالي الذي له رزمة تختلف عن أي مجلس آخر. وأشار خميس إلى وجود آراء متباينة ومترامية حول تطبيق السنة التحضيرية والامتحان الوطني، بحيث لا بد من تبني الرأي الصحيح وإقناع الشريحة المستهدفة منه سواء إذا اتخذنا قراراً بالاستمرار لمرحلة معينة بتطبيق ذلك بأن تكون قادرين على الإقناع بصوابية قراراتنا أو إذا تراجعنا فنوضح أسباب التراجع، أي أن نبني قراراً وندافع عنه على أن يكون الزورج ملماً بقطاعه ويقنع الجميع بذلك، لافتاً إلى أن التركيز على الواقع الإداري فهو في عهدة مجلس التعليم العالي بغية تطويره من خلال إجراء مقارنات وإحصائيات، إضافة إلى ورش عمل تخصصية والتوصل إلى نتائج وإجابات واضحة.

وأوضح خميس أن طرح معايير إضافية للقبول الجامعي أصبح ضرورة علمية يجب أن يتم تسويقها بصورة دقيقة وبمهنية عالية إضافة إلى ضرورة تصويب الواقع العلمي وأين نحن علمياً ومنهجياً وما ترتيب جامعاتنا بين جامعات العالم، لافتاً إلى ضرورة تقييم التعليم المفتوح والتعليم الافتراضي والتعليم المهني، ذاكراً بالقول: نطمح بأن تكون مخرجات التعليم العالي أكبر وذلك عبر التنسيق بين مختلف الجهات ذات العلاقة وربط المخرجات بسوق العمل، مؤكداً أنه سيكون هناك اجتماعات نوعية للجنة الاستيعاب لتطوير آليات الاستيعاب بما يمس مجلس التعليم العالي وتطويرها على أن تقترح اللجنة مجلس التعليم مختلف المسائل المهمة.

وأكد رئيس الحكومة أنه لا فصل بين التربية والتعليم العالي ويجب تكثيف ورشات العمل لتطوير التكاملية بين الوزارتين، وطرح نشاطات فكرية وثقافية ضمن الجامعات، مبيّناً أن هناك حاجة إلى تطوير قانون تنظيم الجامعات وتقييم الجامعة الافتراضية من الناحية المنهجية والإدارية وتقسيم الجامعات وتوزعها والتوسع في الاختصاصات وهو أمر ملح، لافتاً إلى ضرورة أن ينتهي الجدل الشخصي حول قرارات مجلس التعليم العالي.

وأضاف: في أي أزمة من الطبيعي أن نجتحم ١٠ مرات وإذا اضطر الأمر نجتمع على مدار الساعة، حيث إن مجلس التعليم العالي يجتمع بدورية معينة وظروف الأزمة أثرت في اجتماعاته، منوهاً بضرورة تكثيف الاجتماعات واللقاءات لتصويب الخلل في القطاع التعليمي بشفافية وبصوت مرتفع، فمن غير المقبول أن نترك كل عهد كلية وحده!! فمجلس التعليم العالي من يرسم ذلك، فقطاع التعليم يجب أن يبقى نقطة مضئبة، والسبب في تراجع ترتيب الجامعات هم القانونون الإداريون.

وأشار خميس إلى ضرورة عدم تقزيم البحث العلمي الذي خلق ليطور بالعلوم الأكاديمية والأبحاث الجديدة، حيث إن مواضيع البحث العلمي تخصص من خلال إعادة التقييم والرأي الأوسع، والبحوث ليست فقط للمعلمانية والتكنولوجيا. إلخ بل تحتاج إلى أبحاث علمية جديدة تعالج ما أفرزته الأزمة وترتبط بالتغيرات الحاصلة، لافتاً في سبيله إلى أن قانون التفرج مكرمة فهو بحاجة إلى إعادة النظر به وتطويره بشكل أكبر.

واعتبر رئيس الحكومة أن عدد المقبولين في



سبب تراجع ترتيب جامعاتنا هم القانونون الإداريون

المحستير والدكتوراه يجب أن يكون أكبر، مطالباً بدراسة إمكانية التوسع بالعدد على صعيد الكادر البشري والبنى التحتية ولا سيما أن الدراسات العليا أصبحت ضرورة ملحة ويجب التوسع في هذا المجال.

وأكد وزير التعليم العالي الدكتور عاطف النداف العمل على تطوير نظام التعليم المفتوح وتصويب مساره ضمن تشكيل فريق عمل برئاسة رئيس جامعة تشرين وما توصل إليه اللجنة يعرض على ورشة عمل متكاملة ليمارس إلى عرضه على مجلس التعليم العالي لاتخاذ القرارات اللازمة، إضافة إلى تقيوم نظام التعليم الافتراضي، مشيراً إلى اتخاذ إجراءات لرفع ترتيب الجامعات في التصنيف وهذا ما يتم العمل عليه بالمعولة إلى المعايير المتعلقة بالتصنيف، كما يتم العمل على تطوير اللوائح في الجامعات الخاصة، وتطوير البحث العلمي كما يتم الإعداد لورشة عمل حول الامتحان الوطني لتقييم التجربة بلغة علمية.

وقال: إن الامتحان الوطني وضع من مجلس التعليم العالي وسيتم عقد ورشة لدراسة

إن هناك دراسة للأمر وهناك مشروع تم طرحه بإحداث جامعة العلوم الإدارية تضم كل شيء تحت إدارتها أو الأكاديمية العليا للعلوم الإدارية.

كما هناك مشكلة المعاهد على مستوى الوزارات، بحيث هناك ضرورة لتوحيد المرجعية للتعليم العالي وهذا يحتاج إلى دراسة كما أن هناك دراسة في الدراسات العليا أصبحت ضرورة ملحة وإعادة هيكلة مجلس التعليم العالي، وتعديل بعض مواد قانون البعثات العلمية، إضافة إلى تطوير سياسة البحث العلمي، مؤكداً صدور قرار لرئيس الحكومة بتشكيل فريق عمل من خبراء من البحث العلمي برئاسة وزير التعليم العالي لوضع إستراتيجية وإعادة هيكلة البحث العلمي على أن يكون مرتبطاً بالواقع.

إضافة إلى أهمية السنة التحضيرية التي أثبتت نجاحها وضرورتها من الناحية العلمية والاختبارية وميول الطالب ولا بد من تطوير البنية التحتية والمستلزمات لنجاح هذه التجربة.

وقال: إن الامتحان الوطني وضع من مجلس التعليم العالي وسيتم عقد ورشة لدراسة

المحستير والدكتوراه يجب أن يكون أكبر، مطالباً بدراسة إمكانية التوسع بالعدد على صعيد الكادر البشري والبنى التحتية ولا سيما أن الدراسات العليا أصبحت ضرورة ملحة ويجب التوسع في هذا المجال.

وأكد وزير التعليم العالي الدكتور عاطف النداف العمل على تطوير نظام التعليم المفتوح وتصويب مساره ضمن تشكيل فريق عمل برئاسة رئيس جامعة تشرين وما توصل إليه اللجنة يعرض على ورشة عمل متكاملة ليمارس إلى عرضه على مجلس التعليم العالي لاتخاذ القرارات اللازمة، إضافة إلى تقيوم نظام التعليم الافتراضي، مشيراً إلى اتخاذ إجراءات لرفع ترتيب الجامعات في التصنيف وهذا ما يتم العمل عليه بالمعولة إلى المعايير المتعلقة بالتصنيف، كما يتم العمل على تطوير اللوائح في الجامعات الخاصة، وتطوير البحث العلمي كما يتم الإعداد لورشة عمل حول الامتحان الوطني لتقييم التجربة بلغة علمية.

وقال: إن الامتحان الوطني وضع من مجلس التعليم العالي وسيتم عقد ورشة لدراسة

قطاع التعليم العالي يجب أن يبقى نقطة مضئبة

تقييم التعليم المفتوح والافتراضي والمهني

عدد المقبولين في الماجستير والدكتوراه قليل

عدم «تقزيم» البحث العلمي وإنهاء الجدل الشخصي حول القرارات

النداف: إعادة هيكلة مجلس التعليم العالي وهناك مشكلة في علم الإدارة

الوزير (الوطن): معايير إضافية للقبول

شعبان: أكبر مشكلة في جامعاتنا هي «السياح»

إجراءات لتحسين مذاق الخبز بعد التقييم

دعرا- الوطن

لا تترك مواد التقييم أي أثر سلبي في طعم الخبز أو في صحة المستهلك، وأشار إلى معاناة المطحنة الشديدة من نقص عدد العاملين على خط الإنتاج وبشكل عام فقد تراجع عدد العاملين في المطحنة خلال الأحداث من ١٦٦ عاملاً إلى ٥٤ عاملاً بمن فيهم الإداريون وغيرهم نتيجة التسرب لأسباب مختلفة ولكون المطحنة تعتمد في الإنتاج على العاملين بعقود موسمية لمدة ثلاثة أشهر حصلت بعد صدور تعليمات بإيقاف تلك العقود على موافقة الشركة العامة للمطاحن على التعاقد مع ٣٠ عاملاً مؤقتاً لضمان استمرارية عملها بالشكل المطلوب الذي لا يحتمل التوقف أو التأخير، ويتم العمل بالتناوب بين العاملين على أربع ورديات من الساعة ٧ صباحاً حتى ١٢ ليلاً حيث ينهي قسم منهم وريفته المحددة في الوقت المذكور ويأتي غيرهم، وأهم مطلب العمال تتمثل بشمولهم جميعاً بالوجبة الغذائية ورفع نسبة العمل الإضافي إلى ١٠٠٪ بدلاً من ٥٠٪ لكونهم يبدلون جيوداً كبيرة ويعملون في ظروف قاسية نظراً لوجود المطحنة في موقع مباشر على خط إنتاج الخبز لمدة ٥ أيام لتتم تهيئته حسب ما هو معتمد من معايير خاصة بذلك بحيث

تغطي مطحنة اليرموك في دعرا ما نسبته ٨٠٪ من احتياجات المخازن العامة والخاصة في المحافظة والباقي يستجر من مستودعات الشركة العامة للمطاحن في دمشق، وأوضح المهندس حميدي الخليل مدير المطحنة أن إجمالي الإنتاج خلال الربع الثالث من العام الحالي بلغ ٣١٧٦ طناً من الدقيق التموني ولا مشكلة على صعيد توافر المادة المخازن وتم اتخاذ جملة من الإجراءات والتدابير للتغلب بتحسين جودة المنتج تملت بالتخلص من الأقمام المتضررة كافة نتيجة تعرض المطحنة لخدائف المجموعات المسلحة في فترات سابقة وتنظيف المطحنة كاملة واستقبال أقحاح مغرلة ونظيفة وفق المعايير والأسس المعتمدة وإجراء التحاليل المخبرية أثناء عمليات الطحن، وبطلب تبين الإجراءات المتخذة لتلافي أضرار التقييم على طمعة الدقيق وعدم ترك أي أثر سام على صحة الإنسان بين الخليل أنه عند إجراء التقييم الوقائي لا يتم توزيع الدقيق مباشرة بل يعطى فترة راحة لمدة ٥ أيام لتتم تهيئته حسب ما هو معتمد من معايير خاصة بذلك بحيث



المقيمة في القرية والوافدة إليها لتسليمها حاجتها من مادة الغاز وتفويض لجنة الحرقوات في مجلس مدينة السويداء بمعالجة الحالات الخاصة فيما يتعلق بتوزيع مادة المازوت للتدفئة، مشيراً إلى أن عمليات توزيع مادة المازوت لأغراض التدفئة وبمعدل ٥٠ لتراً لكل أسرة تسير بشكل جيد، لافتاً إلى أن عدد الأسر التي استفادت من عملية توزيع المادة لوسم الشتاء القادم بلغت نحو ١١٢ ألف أسرة.

حرمات ١١ موز غاز ومستثمر محروقات في السويداء

١٠٠ لتر مازوت لذوي الاحتياجات الخاصة

السويداء- عبيد صيموعة

ما زال مسلسل الحرمان يتتابع في السويداء وبعد أن جاء قرار اللجنة الفرعية للحرقوات الأسبوع الماضي حرمات ستة معتمدين لتوزيع مادة الغاز المنزلي في قرى وبلدات (خلخلة- الرضية الشرقية- لاهنة- ملح) من استرجار ونقل وتوزيع المادة لمدد تتراوح بين الشهر وثلاثة الأشهر، إضافة إلى حرمان مستثمر محطة وقود مخالفة في بلدة المزعة من استرجار المحرقوات مدة ستة أشهر لخلافته تتعلق بالتصرف غير المشروع بكمية ثلاثة آلاف لتر من مادة البترين الاحتياطي.

قررت اللجنة في اجتماعها أمس حرمان خمسة معتمدين لتوزيع مادة الغاز المنزلي في قرية الهويما من استرجار ونقل وتوزيع المادة لمدة شهر لارتكابهم مخالفات تتعلق بعدم الإعلان عن سعر أسطوانة الغاز، إضافة إلى حرمان موزع المادة المازوت في مدينة السويداء من استرجار المادة وتوزيعها لمدة ستة أشهر لخلافته تتعلق بالنقص في الكيل.

كما جاء قرار اللجنة بزيادة الكميات المخصصة لحرفيين من مادة الغاز بمعدل ٣٠٠ أسطوانة أسبوعياً وتزويد السيارات التي تنقل محصول التفاح من بساتين الفلاحين إلى فرع مؤسسة الخزن والتسويق بالسويداء بكمية ٥٠ لتراً من مادة المازوت ولمرة واحدة إضافة إلى فرض رسم بقيمة

نسب تنفيذ متدنية في

مشروعات بلديات طرطوس

إطرطوس- الوطن

ضمن إطار تتبع تنفيذ الخطتين المستقلة والاستثمارية للوحدات الإدارية في طرطوس بدأت في قاعة مجلس المحافظة سلسلة اجتماعات برئاسة المحافظ صفوان أبو سعدى وحضور رئيس مجلس المحافظة وأعضاء المكتب التنفيذي ورؤساء الوحدات الإدارية. وخلال الاجتماع الأول الذي عقد ظهر أمس تبين أن نسب التنفيذ في معظم البلديات متدنية بسبب تراجع أداء القائمين عليها والتأخير في معالجة الصعوبات والعقبات التي وقفت في وجه تنفيذ المشروعات.

رئيس مجلس المحافظة ياسر ديب أوضح خلال هذا اللقاء العوائق والعقبات التي حالت دون تنفيذ المشروعات بالشكل الأمثل مثل تذبذب الأسعار الذي أدى إلى إعادة الدراسة أكثر من مرة وعزوف المقاولين والمتعهدين عن الالتزام بهذه المشروعات.. في ضوء هذا الواقع غير المقبول طلب المحافظ وضع برنامج زمني لاستكمال كافة المشروعات المباشر بها كافة، مشدداً على ضرورة التدقيق بالمشروعات التي تتعاين من إشكالات قانونية وإدارية وقضائية وبحيث يتم سحب اعتماداتها لحين حل هذه الإشكالات على أن يعاد رسمها بموازنة عام ٢٠١٧..

ووجه أبو سعدى بتكثيف الجهود في مجال الدراسات والإشراف والتنفيذ للمشروعات عاكة التي تم إقرارها هذا العام مع تأكيده إعداد دراسات لمشروعات لوضعها في خطة عام ٢٠١٧، مطالباً رؤساء الوحدات الإدارية بأن يتم تنفيذ ربع أعمال أو محاضر تسوية للمشروعات التي حصل فيها وفورات مالية بسبب الكسر الحاصل.

كلام رسمي جداً

طرطوس: الترخيص في مناطق المخالفات الجماعية

القرار الوزاري رقم ١٦٥٤/ق تاريخ ٢٠٠٨/٧/٩ ثم صدر قرار مجلس المدينة رقم ٧٧ تاريخ ٢٠١٤/٧/٧ المتضمن في المادة الأولى منه التأكيد عليه وبموجب تطبيق القانون رقم ٣٢ تصحيح الشوارع لتلقائياً أملاكاً عامة. حيث أحيل القرار رقم ٩٩ تاريخ ٢٠١٢/١١/١٤ إلى وزارة الإسكان والتنمية العمرانية لبيان إمكانية تنفيذه بكتابنا رقم ٨٨٨٧/ص.ر.ف تاريخ ٢٠١٢/١٢/١٨ ولم يتم الموافقة على تطبيقه.

بعد ذلك صدرت التعليمات رقم ١٠٢/ص.خ. / ١٤-١١ تاريخ ٢٠١٢/١/٢٩ عن وزير الإسكان والتنمية العمرانية التي تضمنت السماح بمنح تراخيص بالبناء في الأراضي المملوكة على الشيوع ضمن مناطق المخالفات الجماعية حصراً في مدن مراكز المحافظات.

– صدرت عدة قرارات عن مجلس المدينة كان آخرها القرار رقم ١٣٤

تاريخ ٢٠١٣/١١/١١ والمتضمن في الفقرة الأولى من المادة ١ منه: (الواقعة في السماح بالترخيص على الشيوع وفقاً لتعميم السيد وزير الإسكان والتنمية العمرانية رقم ١٠٢/ص.ر.خ/ ١٤-١١ تاريخ ٢٠١٣/١/٢٩ في مناطق المخطط التنظيمي الصادر بالقرار رقم ١٦٥٤/ق تاريخ ٢٠٠٨/٧/٩ واعتبار هذه المناطق مناطق مخالفات جماعية وذلك ليتمكن الإخوة المواطنون من الترخيص وإقامة أبنية متوافقة مع المخطط التنظيمي ونظام ضابطة البناء الناقد).

كما صدر قرار المجلس رقم ١٤ تاريخ ٢٠١٤/١/١٢ والمتضمن التأكيد على قرار مجلس المدينة رقم ١٣٤ تاريخ ٢٠١٣/١١/١١ مع التزام مديرية الشؤون الفنية وكل المديريات ودوائر المدينة بتنفيذ القرار من تاريخ صدوره.

وبدأت المدينة باستقبال ودراسة

أضابير الترخيص على الشيوع ضمن هذه المناطق وفقاً للاشتراطات الواردة في التعليمات الصادرة عن وزير الإسكان والتنمية العمرانية رقم ١٠٢/ص.ر.خ/ ١٤-١١ تاريخ ٢٠١٣/١/٢٩ والاشتراطات الواردة في التعليمات الصادرة عن وزارة الإدارة المحلية رقم ٣٩٢١/ص.م/ع تاريخ ٢٠١١/٨/١ حيث بلغ عدد الرخص الممنوحة ٢٢ رخصة تقم أصحابها بطلبات ترخيص من أصل ٧٦ إضبارة تم دراستها وصدرت قرارات عن المكتب التنفيذي لمجلس المدينة بها وفقاً لتعليمات الوزارة.

بعد ذلك صدر القانون ٢٣ لعام ٢٠١٥ حيث أصبحت هذه المناطق خاضعة لأحكامه وتتم حالياً متابعة إجراءات تطبيقه على جميع المناطق المشمولة به.

رئيس مجلس مدينة طرطوس المهندس علي محمود سوريي

تدني قيمة المخالفة وراء الاستهتار

بالشروط الصحية في مطاعم سلمية

حماة - محمد أحمد خبازي

الأحياء بشكل دائم ومكافحة الأمراض المنقولة بسبب تراكم القمامة وأهمها الاشمانيا والحمى التيفية والإسهالات.

وكذلك يتابع الفريق الصحي الشكاوى الصحية المقدمة من المواطنين عن المشكلات الصحية التي تؤثر في الصحة العامة. وقال الدكتور رامي رزوق رئيس المنطقة الصحية في سلمية: تشدد بشكل دائم على أصحاب المطاعم ومنشآت تصنيع الأغذية ضرورة الالتزام بتجديد البطاقة كل عام، وإجراء تحاليل مخبرية دورية ضمن المركز الصحي كل ٣ أشهر، ويتم عرض نتائج التحاليل وفحص العامل، وبناء عليه يتم منحه البطاقة الصحية والسماح له بمزاولة العمل، ولكن ما زلنا نلغاني من عدم التزام البعض بتجديد البطاقة الصحية والخضوع للفحوصات المخبرية والسريورية، ولكن خلال جولات فريق الرقابة الصحية على المطاعم والمحال نطلب البطاقة الصحية وعندما يتبين وجود تأخير في مراجعة المركز الصحي يتم تحرير ضبوط صحية بحق صاحب المطعم أو العامل والتغريم بمبلغ ٦٠٠ ل.س. قد لا يجدون صعوبة في دفعها، ما يولد الاستهتار في دفعها والاستمرار في المخالفات لذا ينبغي رفع قيمة الغرامة من أجل إلزام هؤلاء بالتقيد بجميع الشروط الصحية التي تمس صحة المواطن وأمنه الغذائي.

أكد ماهر جبر مسؤول الرقابة الصحية في سلمية، أن الفريق المكون من ثلاثة مراقبين صحيين مكلفين بضابطة عدلية نفذوا خلال ثلاثة الأشهر الماضية ٣٠ جولة على المطاعم والمحال في المدينة، وخلال هذه الجولات تبين وجود ١٩ حالة مخالفة تملت بحقها ضبوط صحية، حيث تراقب الدوريات صحيان جميع محال الأغذية التي تخضع وتجهز وتقدم المواد الغذائية إضافة إلى المسابح، للتأكد من توافر الشروط الصحية في هذه المنشآت وتشمل وجود البطاقة الصحية للعامل وإجراء التحاليل الدورية لها، والحرص على النظافة العامة للمحال والنظافة الشخصية للعامل والالتزام بلباس العمل ووجود وسائل السلامة المهنية من حماية للمنشآت والإطفائيات والصيدلية الإسعافية، والالتزام بتراخيص المحال صحياً وإدارياً بالتعاون مع مجلس مدينة سلمية ومجالس البلديات الأخرى.

إضافة لمراقبة مياه الشرب في المدينة وإجراء تحاليل دورية لشبكة المياه والتأكد من صلاحيتها للشرب فيزيائياً وكيميائياً قبل ضخها إلى أحياء المدينة للحد من تلوث المياه وحرصاً على الصحة العامة والحد من انتشار الأمراض المنقولة بالمياه كالتيف الكبد ومتابعة الواقع البيئي في المدينة وترحيل القمامة في